

نرفين أحمد ماهر عز

مدرس اقتصاد - كلية التكنولوجيا والتنمية - جامعة الزقازيق

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري ، وذلك لتحديد أهم العناصر التي تؤثر في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر. وقد تمثلت مشكلة الدراسة في وجود قصور في الموارد المحلية لتمويل التنمية ، وجاءت أهمية الدراسة من الدور الذي يلعبه الأستثمار الاجنبي المباشر في دعم النشاط الاقتصادي، وهو ما دفع الحكومة المصرية لبذل كافة الجهود لجذب تلك الإستثمارات منذ عام ٢٠٠٤.

وقد إنعكست تلك الجهود بشكل إيجابي على الأداء الاقتصادي بوجه عام ، مما أدى إلى ارتفاع صافي الإستثمار الأجنبي المباشر، إلا ان المناخ الإستثماري في مصر مازال في حاجة إلى المزيد من الجهود ، ولا سيما بعد الإنخفاض الحاد الذي شهده الإستثمار الأجنبي المباشر في أعقاب أحداث يناير ٢٠١١، بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته مصر مما أدى إلى أن بلغ صافي الاستثمار رقما سالبا.

وعلى ذلك فقد هدف البحث لتقدير دالة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ، وكذلك معوقات الاستثمار الأجنبي، كما افترض أن متغيرات الناتج المحلي الإجمالي ، سعر الصرف، الصادرات ذات تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل ووصف الظاهرة محل الدراسة، وقد تم الاعتماد بصورة أساسية على البيانات الثانوية المستمدة من تقارير المؤسسات ذات الصلة، كما تم إتباع المنهج الكمي.

Abstract:

The study deal with the determinants of Foreign Direct Investment in the Egyptian economy to define the most important elements that affect attracting the foreign direct investment in Egypt .the problem of study was represented in reduction of Egyptian local resources for financing development , The importance of study came from the role that foreign direct investment plays in supporting the Economic activity, This has prompted the Egyptian government to make every effort to attract these investments since 2004.

These efforts have been positively reflected on economic performance in general, which led to the rise of net foreign direct investment, but the investment climate in Egypt is still in need of more efforts

, Especially after the sharp drop in foreign direct investment in the wake of the events of January 2011 due to the political instability witnessed in Egypt, which led to net investment reaching a negative figure

the study aimed to estimate the foreign Direct investment Function in Egypt and discover the obstacles of Foreign Direct investment, the study assumed that (Gross Domestic Product, Exchange rate, exports ,) affect direct foreign investment.The study followed the analytical descriptive approach to describe the study Phenomenon, and depended mainly on secondary data which introduced from Related Institutions reports' and followed the quantitative approach.

أهمية البحث:

شهد الإستثمار الأجنبي المباشر إهتماما متزايدا من قبل الاقتصاديين وكذلك المستثمرين في كل من الدول النامية والدول المتقدمة لتحقيق مستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية ، ورفع معدلات النمو الإقتصادي ، وفي سبيل تحقيق ذلك عادة ما تلجأ الدول النامية إلى العديد من الأساليب لسد العجز في المصادر المحلية لتمويل المشروعات التنموية ومن أهمها مصادر التمويل الخارجية ، ومنها الإستثمار الأجنبي المباشر ، والذي يتميز عن غيره بقدرته على دعم النمو الاقتصادي ، وتحسين الإنتاجية ، وخلق فرص عمل ، و إدخال التكنولوجيا ، والمنافسة المحلية المتزايدة ، فضلا عن الآثار الإيجابية الأخرى .

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في أن مصر تعاني من قصور في الموارد المحلية للوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية ، وعلى الرغم من انتهاج سياسات وبرامج إصلاحية من شأنها جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، إلا أن هناك عوامل تقف حائلا دون دخول تلك الإستثمارات ، وهو الأمر الذي يستوجب دراسة تلك التدفقات والمعوقات التي تحول دون زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر من دول العالم بوجه عام.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم و أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر والمزايا التي يوفرها للدول التي تسعى إليه ، فضلا عن تحديد العناصر التي تحد من تدفقه إلى مصر

منهج البحث :

يعتمد البحث منهجان في التحليل:

- أولاً:- المنهج التحليلي كأساس للدراسة، والذي يعتمد على جمع البيانات ثم تحليلها وتفسيرها بهدف الحصول على نتائج تعبر عن الظواهر الاقتصادية
- ثانياً:- المنهج الكمي استخدام الأسلوب العلمي الحديث الذي يعتمد على الاقتصاد القياسي

الدراسات السابقة:

(1) دراسة (Abu Bakr Salem 2011)

توصلت تلك الدراسة إلى أن :

الاستثمار الأجنبي يعتبر بمثابة القنوات الرئيسية لنقل التكنولوجيا، كما أن هناك عوامل تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة للاستثمار وهي :

توافر بيئة استثمارية، توافر الفرص الاستثمارية، الاستقرار السياسي ، الاستقرار القانوني ، الاستقرار الاقتصادي ، الموقع الجغرافي ، إتاحة المواد الخام والسياسة الضريبية.

(2) دراسة Nabil Dabour 2000 :

أوضحت الدراسة أن نقل التكنولوجيا من المستثمرين الأجانب إلى الإستثمار في الدولة يؤثر على كل من العوامل التالية :

الموقع، سياسة السوق، سعر الصرف ، قانون الاستثمار.

وبالرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا أصبحا عاملان مهمان للتنمية في الدول الأقل نموا، وكذلك نمو الاقتصاديات ، إلا أن للاستثمار الأجنبي تأثير مباشر وغير مباشر على النمو في الدول المضيفة (يمكن النظر للآثار المباشرة على أنها ستكون تلك التي تؤثر على التشغيل، ورأس المال، والصادرات، والتكنولوجيا، بالإضافة إلى الإنتاجية المتطورة في الشركات المحلية).

كما توصلت إلى أن أفضل السياسات والحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي تلك الحوافز لجذب الاستثمار بوجه عام (سواء المحلي أو الأجنبي)

ووفقا لذلك فإنه يمكن تقسيم السياسات الإيجابية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أربعة فئات مختلفة :

(1) سياسات تعزز الاستقرار الاقتصادي والتنبؤ

(2) سياسات التحرير وسياسات استقرار سعر الصرف

(3) الهيكل الضريبي ، والذي من شأنه تشجيع رأس المال ، وتمويل الاستثمار المباشر.

(4) الاستثمار العام، وتشجيع الاستثمار الخاص في بناء البنية الأساسية والقطاعات الإجتماعية، ولا سيما الصحة والتعليم، وهو ما يؤدي إلى تحسين إنتاجية العامل.

أما السياسات التي يمكن اعتبارها سلبية في جذب الاستثمار الأجنبي يمكن تقسيمها إلى فئتين أساسيتين:

- (١) الإعفاء التفضيلي من حواجز التجارة ،
 - (٢) الإعفاء التفضيلي من الديون الضريبية
- كما أن الأثر السلبي النهائي المتوقع لتلك السياسات في الدولة المضيفة قد يشمل التالي:

- (١) الاستهلاك المحلي المتزايد، وانخفاض الإستثمار والإدخار
- (٢) الإنهيار في الميزان التجاري نتيجة ارتفاع الواردات من السلع الوسيطة
- (٣) انهيار سياسة حماية الصناعات الوليدة المحلية
- (٤) صافي تدفقات رأس المال الخارجة من الدولة المتوقعة والناجمة عن استرداد الأرباح بواسطة الشركات الأجنبية.

٣)دراسة (Moise& Sufian ٢٠١٠)

وقد أعدت على ٣٦ دولة منها ١٢ دولة في الشرق الأوسط، باعتبار أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على عدد من المتغيرات كالناتج المحلي الاجمالي لقياس حجم السوق، ومؤشر الفساد الاداري، إضافة إلى متغيرات الاستقرار الاقتصادي كالتضخم والانفاق الحكومي، ومتغير الانفتاح الخارجي .

وقد توصلت الدراسة إلى أن بعض تلك المتغيرات كان لها تأثيراً ايجابياً على إنسياب تدفقات الاستثمار و الإستثمار الاجنبي كالناتج المحلي الاجمالي ودرجة الانفتاح، في حين أن بعضها له تأثير عكسي كمتغير الفساد الإداري، ومتغير التضخم، والانفاق الحكومي

٤)دراسة (Yu 2010& Walsh

وقد قامت الدراسة بتحديد المتغيرات الاقتصادية التي من شأنها التأثير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي الاستقرار الاقتصادي، والاطر المؤسسية، ومستوى التنمية في الدولة .

إلا أن تلك الدراسة قد أوضحت أن العلاقة بين تلك المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستثمار الأجنبي المباشر تختلف وفقاً للقطاع، حيث تبين أن الاستثمار في قطاع الزراعة والبتروك والتعدين لا يتأثر تأثيراً واضحاً بتلك المتغيرات ، وذلك لأن العامل الأساسي الأكثر تأثيراً هو موقع الموارد، فضلاً عن سهولة نقل المعدات والعمالة من دولة لأخرى.

نورين أحمد ماهر عز

كما أوضحت الدراسة أن سعر الصرف الحقيقي الفعال، وتوافر الأيدي العاملة المدربة، وأسواق المال النشطة هي أكثر العوامل تأثيراً في الاستثمار في قطاع الصناعة، حيث أن انخفاض سيوودي إلى جذب المزيد من الاستثمارات في ذلك القطاع، في حين أن القطاع الخدمي سيكون أكثر القطاعات تأثراً بالاستقرار الاقتصادي، ودرجة الانفتاح الاقتصادي ومعدل النمو، وتوافر البنية التحتية المتطورة، فضلاً عن الأطر التشريعية والقوانين.

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر-

(أ) مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر :

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD ٢٠٠٥) الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه الإستثمار الذي يشتمل على علاقة طويلة الأجل تعكس مصالح دائمة وقدرة على الإدارة بين الشركة الأم، أو فرع في دولة أخرى (الدولة المستقبلية للإستثمار)، على أن تمتلك أصولاً لا تقل عن ١٠% من أسهم الشركة، كما يمكن أن يكون ذلك المستثمر شخصاً طبيعياً أو معنوياً.

وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه تدفق رأس مالى طويل الأجل مبنى على إعتبارات الفائدة طويلة الأجل، والداخلية فى الإنتاج العالمى، ويعتبر ذلك التعبير صحيح إلا أنه غير كامل لعدم إحتوائه على الموضوعات المهمة المتعلقة بالرقابة والإدارة (Sarumi Adewumi ٢٠٠٦)

ومن الجدير بالذكر ان الإستثمار الأجنبي المباشر يحصد فى السنوات الحالية إهتمام كبير من الدول المتقدمة بوجه عام، والدول النامية بوجه خاص، ونظراً للدور الذى يلعبه الإستثمار الأجنبي المباشر فى الاقتصاد فإن معظم الاقتصاديات الناشئة تعتبره مصدر رئيسى للنمو، وعلى ذلك فإن الدول النامية لما لديها من دراية بمميزات الإستثمار الأجنبي المباشر فهى تتنافس مع بعضها البعض لجذب تلك التدفقات من خلال تطبيق سياسات جاذبة للمستثمرين الأجانب، إلا أن هناك الكثير من العوائق التى تحول دون قدرة الدولة النامية على جذب قدر كبير من الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لعدم وجود البنية التحتية المتطورة، وانخفاض معدل الناتج المحلى الإجمالى.

(ب) أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر :

هناك أربعة انواع للإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الدولة المصدرة للإستثمار الأجنبي المباشر (Elizabeth Asiedu, 2002, P. 109)، كما أنها

تعتبر بمثابة الأهداف التي تسعى الشركات إلى تحقيقها خارج نطاق الدولة ، وهي على النحو التالي :

ب/١) الإستثمار الاجنبي المباشر الباحث عن السوق :
والذي يهدف إلى خدمة الاسواق المحلية والإقليمية ، وذلك لأنه يشمل تسهيلات الإنتاج في الدولة المضيفة ، وخصوصا إذا كان ذلك النوع من الإستثمار يستخدم في الأسواق التي كانت مؤهلة للإستيراد في فترات سابقة .

، فعادة ما تلجأ الدول إلى ذلك النوع بسبب عوائق النفاذ للأسواق المحلية مثل القيود الجمركية ، وارتفاع تكلفة النقل في الدولة ،، مما يؤدي إلى زيادة الإستثمار في الدولة مقابل إستيرادها من الدولة الأم

(Dale W. Jorgenson (1963), pp. 247-259)

ب/ ٢) الإستثمار الاجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة :

يتواجد ذلك النوع من الإستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بالإستثمار في الدولة المضيفة بهدف زيادة الأرباح ، ويتميز ذلك النوع من الإستثمار بما لديه من آثار توسعية على التجارة في الدولة المضيفة ، وذلك من خلال زيادة الواردات من مدخلات الإنتاج ، وكذلك تنوع الصادرات، ويتميز بقدرته على النفاذ للأسواق ،

ب/ ٣) الإستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد الطبيعية :

وذلك عندما تستثمر الشركات في الخارج للحصول على موارد ليست متاحة في الاقتصاد الوطني ، مثل الوارد الطبيعية والمواد الخام ، أو العمالة قليلة التكلفة ، وخصوصا في القطاع الصناعي عندما تستثمر الشركات متعددة الجنسية مباشرة من أجل التصدير .

ب/ ٤) الإستثمار الأجنبي الباحث عن أصول استراتيجية :

وهو ما يحدث عندما تقوم الشركة بالإستثمار في أنشطة البحوث والتطوير سواء في الدول النامية أو المتقدمة سعيا وراء تعظيم الأرباح وذلك لتحقيق أهدافها الإستراتيجية .

وقد تحظى الدول النامية بميزة كبيرة من الإستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالدول المتقدمة ، وهي خلق وظائف جديدة ، و يرجع ذلك بشكل أساسي إلى أن الشركات متعددة الجنسية تنجأ بشكل أكبر في الدول النامية نحو الصناعات كثيفة العمالة ، وعادة ما تكون أجور العمالة في مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر أعلى من أجور الموظفين المحليين في الدول النامية المضيفة .

Assia Hadjit & Edward Moxon-Browne (2006), p.348

د) الآثار المتوقعة من الإستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المضيفة :

د/١) المنافع والآثار الأيجابية المتوقع تحقيقها من الإستثمار الأجنبي في الدولة المضيفة :

- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات الدخل وتخفيض معدلات الفقر في الدولة المضيفة، فالدور الذي يمكن أن يلعبه الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي يأتي من طريقتين وهما:
- زيادة التراكم الرأسمالي في الدول المستقبلية للإستثمار، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدل الإدخار أو ارتفاع رصيد الإحتياطيات الأجنبية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى رفع معدل النمو الاقتصادي
- توفير التكنولوجيا والمعرفة بالقدر الذي يسمح بتنفيذ المشروع الإستثماري بصورة ناجحة ، ومن ثم يؤدي إلى تنامي الطاقة الإستيعابية للدول المتلقية للإستثمار

- يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الواردات بشكل مباشر عن طريق توفير مستلزمات الإنتاج والسلع الرأسمالية ، كما أنه يؤثر بشكل غير مباشر من خلال أثره على النمو الاقتصادي ، مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل ، وهو ما يؤؤل بدوره إلى ارتفاع حجم الطلب على السلع الوطنية والمستوردة
- * ارتفاع الموارد من الضرائب المفروضة على ذلك الإستثمار نقل الخبرات والتكنولوجيا ، وتدريب العمالة المحلية ، مما يؤدي إلى تحسين مهارات العمالة ورفع أجور القوة العاملة ، وإتاحة فرص عمل ، ونمو الإنتاج عن طريق تشجيع المنافسة وبالتالي زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات .

د/٢) الآثار السلبية المتوقع حدوثها كنتيجة للإستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة :

- عدم الإستقرار الاقتصادي والسياسي لما يتسم به ذلك النوع من الإستثمار بالتقلب ، وهو ما يضعف قدرة الدولة المضيفة في الدول النامية على إتخاذ القرارات بمنأى عن الدول المتقدمة الباعثة للإستثمار ، وهو ما يؤدي في النهاية إلى إزداد اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة .

نورين أحمد ماهر مح

- التكنولوجيا التي يتم نقلها في إطار ذلك النوع من الإستثمار عادة ما تكون في شكل منظومة ، لا يسمح للدول المضيفة أن تحصل عليها إلا بالشروط التي تقرضها الدول الباعثة لذلك الإستثمار
- قد يؤثر إستيراد مدخلات الإنتاج والسلع الرأسمالية اللازمة للإستثمارات الأجنبية المباشرة سلبيا على الحساب الجارى ، فضلا عما يؤول إليه إعادة الأرباح للخارج من تدهور في الحساب الرأسمالى ، وهو ما يؤدي في النهاية - وعلى المدى الطويل - إلى تدهور ميزان المدفوعات.

Colin white and Miao Fan (2004), pp. [١٣٧ - ١٢٢]

- * عملية تحديث التكنولوجيا المرتبطة بالإستثمار الأجنبي المباشر قد تختلف بين الشركات في القطاعات المختلفة ، فعلى سبيل المثال يكون التحديث في الصناعات كثيفة العمالة أقل مقارنة بتلك الصناعات ذات رأس المال الكثيف
- قد يؤدي وجود الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية إلى اقتصاد مزدوج بحيث يشمل قطاعين الأول يتسم بالتقدم التكنولوجى النسبى ، ويمثلة الإستثمار الاجنبى المباشر ، والثانى أقل تقدما ويمثلة الشركات المحلية ، فضلا عن أن تلك الشركات عادة ما توجه نحو الصناعات الإستخراجية دون الصناعات التحويلية .

هـ) العوامل التي تحدد الإستثمار في الدولة :

هناك الكثير من العوامل التي من شأنها ان تعمل على جذب الإستثمار الاجنبى المباشر للدولة ، فضلا عن السياسات الحكومية التي تتبعها الدولة ، إلا ان هناك بعض العوائق التي تحول دون تحقيق تلك الجهود للنتائج المرجوة منها ، وعلى ذلك فيمكن إعتبار المحددات الرئيسية للإستثمار في الدولة على أنها أسعار الفائدة ، نقص الاطر القانونية الملائمة ، عدم الإستقرار الاقصادى الكلى ، وكذلك البنية الاساسية الفقيرة ، والفساد ، ونقص الموارد الطبيعية ، وتكاليف الإنتاج المرتفعة ، وأخيرا حجم السوق ، فضلا عن عدم الإستقرار السياسى

وبذلك يمكن تحليل المخاطر التي تواجه إتخاذ قرار الإستثمار الأجنبي المباشر وتؤثر في أهداف الشركات الأجنبية المستثمرة ، وأهمها :

● حجم السوق في الدولة المضيفة :

يعتبر صغر حجم السوق عامل مثبط للإستثمار إلا فى حالة واحدة وهى قرب ذلك السوق من المواد الخام او من أسواق كبيرة أخرى ، وعادة ما يقاس حجم السوق بالنتائج

نرفين أحمد ماهر محمد

المحلى الإجمالى للدولة ، وبالرغم مما سبق فإن حجم السوق قد يكون غير مؤثر أو على الأقل ذو تأثير ضعيف فى حالة إستخدام الإستثمار الأجنبى المباشر للإنتاج المعد للتصدير فقط فى الدولة المضيفة.

Roger, Gaston, Sturm, 2004.

ومن بيانات جدول رقم (١) بالملحق يمكن ملاحظة أن الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى لمصر قد شهد إرتفاعا مضطربا من ١٠٤.٨ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠ ليبلغ نحو ٣٣٢.٣٥ فى عام ٢٠١٦ ، إلا ان ذلك الإرتفاع لم يكن كافيا لجذب قدر أكبر من الإستثمارات الاجنبية المباشرة .

• النمو الإقتصادى :

يعتبر معدل النمو الإقتصادى -والذى يقاس بمعدل نمو الناتج المحلى الحقيقى - مؤشرا على قدرة الدولة المضيفة على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث يعتبر ارتفاع معدلات النمو الإقتصادى حافزا لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

وقد أخذ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى لمصر فى التقلب خلال سنوات الدراسة ، إلا أنه لم يصل إلى المستوى الذى تحقق فى عام ٢٠٠٧/٨ ، والذى بلغ نحو ٧.٢% ، حيث بلغ نحو ٤.٢% فى عام ٢٠١٦/١٧ ، وهو ما يعنى أن معدلات النمو الإقتصادى فى مصر-والتي تتسم بالتقلب -لا تعتبر عنصرا جاذبا للإستثمار الأجنبى المباشر .

Aurora ,Carlos and Isabel, 2004, pp. 87-89[.

• التضخم:

يعبر إرتفاع معدلات التضخم عن عدم الإستقرار الإقتصادى للدولة ، وهو ما يخلق حالة من عدم اليقين فى المناخ الإستثمارى ، وعلى ذلك فإن ارتفاع معدلات التضخم يؤثر سلبيا على تدفقات الإستثمار الاجنبى المباشر ، وذلك لارتفاع التكاليف النسبية للإنتاج ، مما يؤثر سلبا على الارباح ،فضلا عن تفضيل المستثمرين للإستثمار فى الانشطة الإقتصادية قصيرة الأجل مقارنة بالإستثمارات طويلة الأجل .

ومن بيانات الجدول رقم (١) يتضح أن معدلات التضخم أخذت فى الإرتفاع فى معظم سنوات الدراسة ، وهو ما قد يقف حائلا أمام إنسياب الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

• سعر الصرف :

يعتبر سعر صرف العملة الوطنية للدولة المضيفة عنصرا هاما من العناصر المؤثرة

نرفين أحمد ماهر عز

في جذب الإستثمارات الاجنبية المباشرة ،فاستقرار سعر صرف العملة للدولة المضيفة سوف يحول دون تقلب حصيلة أرباح الشركات المستثمرة عند تحويلها للخارج ،وبالتالى زيادة ثقة المستثمرين و رغبتهم فى الإستثمار فى تلك الدولة ،فضلا عن ان إنخفاض سعر صرف العملة المحلية فى مقابل العملات الرئيسية الاخرى ، يودى إلى إنخفاض تكاليف المشروع عامة ،وهو ما يودى فى النهاية إلى زيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية إلى تلك الدولة ،فى حين أن تقلب قيمة العملة الوطنية قد يجعل المستثمر يفقد الثقة فى المناخ الإستثمارى ،ويتوقع المزيد من التقلبات مما يجعله قد يحجم عن الإستثمار فى تلك الدولة أو على الأقل يخفض من حجم إستثماراته .

جدول رقم (١) تطور سعر الصرف الأسمى للجنية المصرى مقابل الدولار الامريكى خلال الفترة

السنة	سعر الصرف
٢٠٠٨	٥.٥٤٤٦
٢٠٠٩	٥.٥٤٤٦
٢٠١٠	٥.٦٢١٩
٢٠١١	٥.٩٣٢٨
٢٠١٢	٦.٠٥٦١
٢٠١٣	٦.٨٧٠٣
٢٠١٤	٧.٠٧٧٦
٢٠١٥	٧.٦٠
٢٠١٦	٨.٨٧
٢٠١٧	١٧.٩٢

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ٢٠١٧،
ومن بيانات الجدول السابق يتضح أن سعر صرف الجنية المصرى مقابل الدولار لم يشهد تقلبا واضحا خلال الفترة ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١١، وقد أخذ فى الانخفاض التدريجى منذ ٢٠١٢ ، إلا انه شهد انخفاضا ملحوظا فى عام ٢٠١٧ ،كنتيجة لقرار تحرير سعر الصرف فى نوفمبر ٢٠١٦،وهو ما يمكن اعتباره عنصرا

محفزا على جذب الإستثمارات الأجنبية ، إذا ما اتسم بالإستقرار النسبي ولم يتعرض لمزيد من التقلبات في المستقبل

البنية الأساسية :

تعتبر البنية الأساسية من أهم العوامل المحددة للإستثمار الأجنبي المباشر في أى دولة ، حيث أن توافرها يساهم في تيسير أعمال المستثمرين الاجانب ، كما أن مشروعات البنية الأساسية في حد ذاتها قد تعتبر بمثابة فرصا لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للقيام بتلك المشروعات في الدولة المضيفة . وعلى ذلك فإن غياب البنية الاساسية المتطورة كالاتصالات ، النقل ، المياه ، الطاقة من شأنه أن يثبط المستثمرين الأجانب ، وذلك لأنه يرفع تكاليف المشروعات فضلا عن إطالة الفترة الزمنية للقيام بأى نشاط إستثماري.

• الأيدي العاملة المدربة :

توافر الأيدي العاملة المدربة يعتبر أحد أهم مقومات جذب الأستثمارات الأجنبية المباشرة ، (، حيث أن العمالة غير المدربة تؤدي إلى تقويض قدرة الشركات على توفير المزيد من فرص العمل ، لذا فإن الأمر يستلزم توفير التعليم والتدريب الكافي للعمالة .

Demekas, Horváth, Ribakova, and Yi Wu, 2005

هذا ويمكن النظر إلى جودة التعليم الأساسى على انها من العوامل الرئيسية التي تؤثر في كفاءة وإنتاجية العمالة في الدولة ، فضلا عن ان جودة التعليم العالي تلعب دورا محوريا في توفير مخرجات عالية الكفاءة والمعرفة تتناسب مع إحتياجات سوق العمل ، في ظل التغيرات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

Roger Farrell, Noel Gaston, and Jan-Egbert

Sturm, 2004

وفيما يتعلق بالاقتصاد المصري ، ومن واقع بيانات صندوق النقد العربي ، فقد بلغت نسبة الشباب من العاطلين نحو ٥٣.٩% في عام ٢٠١٤ ، كما بلغت نسبة الجامعيين /البطالة نحو ٣٢.٦% في نفس العام ، كما بلغت معدلات القيد للتعليم الإبتدائي نحو ٩٨.٠% ، في حين بلغت نحو ٨١.٩% للتعليم الثانوى ، أما التعليم الجامعى فقد فلم يتجاوز معدل القيد ١% (حيث بلغ ٠.٩٦%) كما أن الإنفاق على التعليم ، وكذلك الإنفاق على البحث العلمى في مصر يسجلا نسبا متواضعة ، حيث بلغ الإنفاق على

نورين أحمد ماهر مح

التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣.٨% في عام ٢٠١٥، كما بلغ نحو ١٠.٤% كنسبة من إجمالي الإنفاق .

في حين بلغ الإنفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٠.٧%) في عام ٢٠١٤، كما أن إرتفاع معدلات البطالة بين الشباب – ولا سيما الجامعيين – يعتبر مؤشرا على قصور النظام التعليمي والتدريبى فى توفير الكوادر المطلوبة وفقا لمتطلبات سوق العمل ،حيث بلغت البطالة بين الشباب نحو ٥٣.٩% فى عام ٢٠١٦ .

وهو ما قد يعتبر من الدلائل على افتقار مصر للعمالة المدربة ،وانخفاض إنتاجيتها مقارنة بالدول الأخرى ،وهو ما يستلزم بذل المزيد من الجهود لتعليم وتدريب الشباب .

سعر الفائدة : وفقا للنظرية الاقتصادية فإن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستثمار ومن ناحية أخرى فإن تقلب سعر الصرف ، يؤدي إلى التأثير على سعر الفائدة، وذلك لأن إرتفاع سعر الفائدة ،يؤدي إلى إرتفاع تكلفة التمويل ، ومن ثم إرتفاع تكاليف المشروعات ، وإنخفاض الأرباح ، وبالتالي إنخفاض الإستثمارات . كما أن تغير سعر الفائدة الحقيقي يؤثر بشكل واضح فى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، ، حيث أنه يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار ، ذلك أنه يؤدي إلى إرتفاع التكلفة الحدية لرأس المال، فضلا عن إنخفاض مستوى الطلب المحلي

جدول رقم (٢) أسعار الفائدة الأسمية فى مصر خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٠٠

السنة	سعر الفائدة
٢٠٠٠	١٣.٢
٢٠٠١	١٣.٣
٢٠٠٢	١٣.٨
٢٠٠٣	١٣.٥
٢٠٠٤	١٣.٤
٢٠٠٥	١٣.١
٢٠٠٦	١٢.٦
٢٠٠٧	١٢.٥
٢٠٠٨	١٢.٣
٢٠٠٩	١٢.١

نرفين أحمد ماهر عز

٢٠١٠	١٢.٠
٢٠١١	١١.١
٢٠١٢	١١.٠٣
٢٠١٣	١٢.٠
٢٠١٤	١٢.٣
٢٠١٥	١١.٧٥
٢٠١٦	١٣.٦

المصدر : البنك الدولي <http://data.albankaldawli.org>

ومن الجدول السابق يتضح إرتفاع معدلات الفائدة خلال فترة الدراسة ، وهو ما يعتبر من أهم أسباب إنخفاض الإستثمار بوجه عام ، ولاسيما الأجنبي المباشر بوجه خاص . كما أنه بتحليل بيانات جدول رقم (٢) بالملحق عن تطور سعر الفائدة الحقيقي في مصر يتضح أنه اخذ في التقلب الواضح خلال سنوات الدراسة ، فضلا عن أنه بلغ قيمة سالبة في عدد من السنوات ، إلا أنه شهد ارتفاعا في بعض السنوات ، وهو ما قد يكون سببا في تقلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

• الحجم النسبي للصادرات:

حيث يعتبر الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا على درجة الإنفتاح التجاري للدولة ، فضلا عن أنه يعتبر مقياس لمستوى التنافسية الذي تحظى به الدولة . ومن بيانات جدول رقم (١) بالملحق يتضح أن الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أخذت في الارتفاع التدريجي منذ عام ٢٠٠٠ ، حتى بلغت أعلى قيمة لها في عام ٢٠٠٨ لتبلغ نحو ٣٣% ، إلا أنها أخذت في الإنخفاض حتى بلغت نحو ١٠.٣% في عام ٢٠١٦ ، وهو ما يعتبر دليل على التأثير القوي للصادرات على الإستثمار الأجنبي المباشر .

• الإدخار المحلي:

عادة ما تتجه الدول النامية في سعيها لتمويل التنمية الاقتصادية ، ومن ثم تحقيق معدلات نمو مرتفعة إلى توفير الموارد المحلية ، وفي حالة عدم توافرها تتجه إلى الإستعانة برؤوس الاموال الأجنبية لسد العجز في الموارد المحلية اللازمة لتمويل برامج التنمية

نرفين أحمد ماهر مح

• ومن بيانات الجدول رقم (١) بالملحق يتضح أن الإذخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إنخفض إنخفاضا شديدا من ١٩,٤% في عام ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٣، إلا أنه ارتفع إلى أقل من النسبة المحققة في ٢٠١٠، إلا أنه عاود الإنخفاض ليستقر نسبيا عند ما يقرب من ١٠% وهي نسبة ضئيلة للغاية، وهو ما يعنى قصور الإذخار المحلي عن تمويل برامج التنمية الاقتصادية.

• الإستقرار السياسى :

يؤثر الأستقرار السياسى سلبا على تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر، فكلما كان المناخ السياسى مستقرا وبعيدا عن أعمال الشغب وغيرها من الأمور كلما أدى ذلك إلى جذب تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر . وبالتعارض مع الإعتقاد السائد بأن المستثمرين يعطوا إهتماما قليلا لمعظم أشكال الإضطرابات السياسية مقارنة بالعناصر الأخرى المؤثرة فى القرارات الإستثمارية، إلا أن المخاطر السياسية بوجه عام قد تفرض أكبر تهديد لمناخ الاستثمار والأعمال فى السنوات الحالية مقارنة بما مضى.

Peter D. Bennett & Robert T. Green

(١٩٧٧) p. 183

- كما أن أنه قد يودى إلى إنخفاض معدلات الإذخار، وتزايد معدلات هروب رؤوس الاموال الوطنية إلى الخارج ، كما أن هناك دور يلعبه الإستقرار السياسى و الاقتصادى فى المناخ الإستثمارى من خلال التأثير فى حقوق الملكية الفكرية، فكلما اتسمت الملكية الفكرية بالحماية، كلما أدى ذلك إلى تقوية الدافع للقيام بالمشروعات الإستثمارية .

ويستلزم تطوير الملكية الفكرية تفعيل عددا من الإجراءات منها التأكد من ملكية العقارات والأراضى ، تسهيل عملية تنفيذ العقود ، فضلا عن الإمتناع عن نزع الملكية بدون إعطاء التعويضات

• الفساد :

يعتبر ارتفاع مستوى الفساد حائلا أمام قدرة أى دولة على جذب العديد من المستثمرين بكفاءة، ومن ثم يعتبر عائق أمام تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر فى الدولة . وبمراجعة تصنيف مصر على مؤشر الفساد، يتضح أن مصر شهدت تحسنا طفيفا فى مؤشر مدركات الفساد، الذى يصدر عن منظمة الشفافية العالمية فى ٢٠١٧ ، حيث احتلت مصر المرتبة ١١٧ من ١٨٠ دولة (لتسجل ٣٢ نقطة بارتفاع ٥ نقاط عما

نرفين أحمد ماهر مح

سجلته في تقرير عام ٢٠١٤) ، وهو ما يعنى أن مصرتخطو خطى جادة نحو تصحيح المسار ، إلا أنها مازالت تعاني بشكل رئيسى من إنتشار الفساد ، وهو ما يعتبر من أكثر العوائق أمام تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

• **شفافية النظام التشريعى ونقص الأطر التشريعية المناسبة :**

• تعتبر الأطر التشريعية المقيدة للإستثمار اداة طرد للمستثمرين الأجانب ، ولعل من أهمها فرض القيود على المنافسة لتحقيق مصالح معينة سواء لمسؤولين أو شركات أو غيرهم أو الإجراءات الروتينية ، والعراقيل الإدارية .
وعلى ذلك فإن إصلاح البيئة المؤسسية والقانونية والتشريعية ، ووضوح القوانين ،يؤدى إلى إرتفاع معدلات اليقين فيما يتعلق بالبيئة الإستثمارية ، وتزايد ثقة المستثمر فى المناخ الإستثمارى

جدول رقم (٣) مؤشر سهولة أداء الاعمال والمكونات الفرعية له فى مصر عامى

٢٠١٦ & ٢٠١٧

البيان	٢٠١٦	٢٠١٧
المؤشر العام	١٣١	١٢٢
مؤشر بدء إنشاء المشروع	٧٣	٣٩
مؤشر إستخراج تراخيص البناء	١١٣	٦٤
مؤشر الحصول على الكهرباء	١٤٤	٨٨
مؤشر تسجيل الممتلكات	١١١	١٠٩
مؤشر الحصول على الإئتمان	٧٩	٨٢
مؤشر حماية المستثمرين	١٢٢	١١٤
مؤشر تسوية حالات الإعسار	١١٩	١٠٩
مؤشر التجارة عبر الحدود	١٥٧	١٦٨
مؤشر تنفيذ العقود	١٥٥	١٦٢
مؤشر دفع الضريبة	١٥١	١٦٢

المصدر : البنك الدولى ، مؤشرات التنمية العالمية
ومن بيانات الجدول السابق ، ووفقا لمؤشر سهولة أداء الأعمال ، والذى يصدره البنك الدولى - والذى ينقسم إلى عشرة مؤشرات فرعية ، فقد شهدت مصر تحسنا فى المؤشر العام لتحل المركز رقم ١٢٢ من بين ١٨٩ دولة فى عام ٢٠١٧ ،مقارنة بالمركز رقم ١٣١ فى العام السابق ،وبتحليل المؤشر إلى مكوناته الفرعية يتبين أن

نرفين أحمد ماهر محمد

مصر شهدت تحسنا في عدة مؤشرات فرعية وهي : بدء المشروعات ، إستخراج تراخيص البناء ، الحصول على الكهرباء ، تسجيل الملكية ، تسوية حالات الإعسار ، وحماية حقوق المستثمرين ، في حين سجلت إنخفاضا في الأداء في أربعة مؤشرات فرعية ، وهي الحصول على الإئتمان ، تنفيذ العقود ، التجارة عبر الحدود ، وكذلك دفع الضرائب

وهنا يجب الإشارة إلى أنه بالرغم من الإجراءات والتدابير التي اتخذتها وما زالت تتخذها الحكومة المصرية لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، والتي إنعكست على التقدم في معظم المؤشرات الفرعية لمؤشر ممارسة النشاط في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦ ، إلا أنه مازال هناك من العوائق التي حالت دون تحقيق مصر لترتيب متقدم في مؤشر سهولة ممارسة النشاط مقارنة بالدول الأخرى.

• الضرائب:

تعتبر الضرائب المرتفعة واحدة من أهم العوائق أمام الإستثمار الأجنبي المباشر، ففرض الضريبة بشكل صحيح يلعب دور كبير في تحسين المناخ الإستثماري. وفي عام ٢٠١٧ بلغ عدد الساعات اللازمة لدفع الضريبة -وهو ما يمكن إعتبارة أحد مقاييس سرعة وجودة أداء النظام الضريبي- نحو ٣٩٢ ساعة، (وهو وقت طويل إذا ما قورن بدول أخرى تستغرق وقتا أقصر لسداد الضريبة) ، كما بلغ إجمالي معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية ٤٥,٣% ، وهي أيضا تعتبر نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بأداء دول أخرى ، فعلى سبيل المثال يبلغ ذلك المعدل في المملكة العربية السعودية ، وسنغافورة نحو ٢٠,٣% و ١٥,٧% على التوالي .

ومما سبق يتضح أنه بالرغم من الإجراءات التي تتخذها الحكومة لتحسين أداء الجهاز الضريبي، إلا أن الأمر يستلزم بذل المزيد من الجهود لتطوير النظام الضريبي في مصر والعمل على تذليل كافة العوائق التي تمنع تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر.

ثانيا : تطور المؤشرات الاقتصادية لمصر

• يعد الاقتصاد المصري من أكبر الاقتصاديات في المنطقة العربية والإفريقية ، وأكثرها إنفتاحا على العالم الخارجي ، حيث قامت مصر بإصلاح الهيكلية تضمن السياسات المالية والنقدية والخصخصة والتشريعات الخاصة بالأعمال الجديدة، مما

نورين أحمد ماهر مح

لعب دورا كبيرا في التحرك نحو اقتصاد أكثر توجها للسوق، كما أنه حدث على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أدت تلك الإصلاحات والسياسات إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، إلا أنها فشلت في إحتواء معدلات البطالة المرتفعة.

جدول رقم (٤) معدل البطالة في مصر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥

السنة	معدل البطالة
٢٠٠٠	٨.٩٩٥
٢٠٠١	٨.٨٠٨
٢٠٠٢	١٠.٠٥
٢٠٠٣	١١.٢٧
٢٠٠٤	١٠.٥٢
٢٠٠٥	١١.٤٦٨
٢٠٠٦	١٠.٩١٧
٢٠٠٧	٩.٢٠٥
٢٠٠٨	٨.٦٧٦
٢٠٠٩	٩.٣٦٧
٢٠١٠	٩.٢١
٢٠١١	١٠.٣٧٩
٢٠١٢	١٢.٣٧٢
٢٠١٣	١٢.٩٩٢
٢٠١٤	١٣.٣٦٥
٢٠١٥	١٢.٨٥٩

المصدر: World Economic Outlook Databases، <http://www.imf.org>

الخاتمة والتوصيات:

أن مناخ الاستثمار في مصر لا زال غير مؤهل بصورة جيدة وكامله لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي يجعلنا نبحث عن الاسباب الحقيقية المؤثرة في ذلك، وبعد البحث في العلاقة التي تجمع بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم محددات مناخ الاستثمار في مصر، ومنها على سبيل المثال عدم فاعلية النظام المالي والمصرفي في مصر، ارتفاع مستويات الفساد، واستفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي " غير الرسمي"، وانتشار البيروقراطية والروتين.

التوصيات :

يجب تبني سياسات تشجيع التصدير ، مما يؤدي إلى خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة، وخلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها.

العمل على تحسين السياسات والإجراءات الشكلية والإدارية التي تقوم بها المؤسسات والهيئات المسؤولة عن الاستثمار في مصر، وأن تتميز تلك الإجراءات بالسرعة والثبات.

العمل على إنتهاج سياسات نقدية ومالية ، من شأنها الحد من زيادة الدين العام خصوصاً الخارجى منه ومن ثم العمل على تخفيضه كونه أصبح يشكل ثقلأ على هيكل الاقتصاد المصرى.

المراجع:

المراجع العربية:

- ١/ أمنية زكى شبانة " دور الاستثمار الأجنبي المباشر فى تحويل التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل آليات السوق "، المؤتمر الثامن للاقتصاديين المصريين : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٩٤ .
- ٢/ طارق أحمد نوير " تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار " مجلس الوزراء قطاع الدراسات التنموية ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٤ .
- ٣/ على عبدالقادر على " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر " المعهد العربى للتخطيط الكويت ، ٢٠٠٤ .
- ٤/ بنك مصر " قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر فى البلدان النامية نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر ، مركز البحوث بنك مصر، العدد ٢ ، ١٩٩٧ .
- ٥/ فايز عبدالهادى أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تطبيقية على مصر ، مجلة البحوث الإدارية أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، العدد الثانى ، ٢٠٠٨ .

المراجع الأجنبية:

- 1/ Alexander Lehmann (2002), "Foreign Direct Investment in Emerging Markets: Income, Repatriations and Financial Vulnerabilities", IMF Working Paper, Policy Development and Review Department, WP/02/47, March 2002.
- 2/ Assia Hadjit & Edward Moxon-Browne (2006), "Determinants of foreign direct investment in Bulgaria", Journal of Southern Europe and the Balkans, p.348
- 3/ Colin white and Miao Fan (2004), "Risk and Foreign Direct Investment ", Palgrave Macmillan.
- 4/ Dale W. Jorgenson (1963), "Capital Theory and Investment Behavior", The American Economic Review, Vol. 53, No. 2 ، Papers and Proceedings of the Seventy-Fifth Annual Meeting of the American Economic Association (May, 1963)
- 5/ Elizabeth Asiedu (2002), "On the Determinants of Foreign Direct Investment to Developing Countries: Is Africa Different?" , World Development, Vol. 30, No. 1.
- 6/ Peter D. Bennett and Robert T. Green (1977), "Political Instability as a Determinant of Direct Foreign Investment in Marketing", Journal of Marketing Research, Vol. 9, No. 2 , May, 1972(
- 7/ Roger Farrell, Noel Gaston and Jan-Egbert Sturm (2004" ،(Determinants of Japan's foreign direct investment: An industry and country panel study, 1984–1998", Journal of the Japanese and International. Economies Vol.18, PP 161–182.٢٠٠٤ ،